إصلاح التعليم ومناهجه

إبراهيم محمد الحجي

■ ما أعلنه معالي وزير التعليم العالي حول موافقة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - على قرار مجلس التعليم العالي والمتعلق بتكليف وزارة التربية والتعليم بإعداد دراسة مفصلة لمعالجة ظاهرة ارتفاع المعدلات الدراسية للكثير من خريجي الثانوية العامة، يدل على أهمية هذا الموضوع على مستقبل الطلاب والطالبات في التعليم العالي. ويشكر معالي وزير التعليم العالي وأعضاء المجلس على ما قاموا به من جهود في هذا الصدد.

ومن أهم أسباب هذه الظاهرة هو تسرب اسئلة الامتحانات في كل عام. وما لم يتم الاسراع في القضاء عليها، فإنها سوف تفسد أية عملية اصلاح للتعليم ومناهجه لمواجهة استحقاقات المرحلة القادمة، ولا سيما فيما يتعلق بالمناشدات الاجتماعية المستمرة والداعية إلى ان تلبي مخرجات التعليم احتياجات سوق العمل، وكذلك مساندة جهود الدولة للحد من الفقر ومكافحة البطالة.

ولعل الدور المحدود وغير الفاعل في المدرسة لجهاز التطوير التربوي في وزارة التربية والتعليم، رغم مرور أكثر من عشرين سنة على انشائه، قد اسهم في غياب الحصانة لدى الكثير من الطلاب ضد السلوكيات الخاطئة، وأهمها قلة المبالاة بالتحصيل الدراسي طيلة العام تحسبا لتسرب الاسئلة عشية الامتحانات.

والتحدي أمام عملية اصلاح التعليم لا يتمثل في تسرب الاسئلة فقط، وإنما أيضا في سرعة وفاعلية انتشارها بين الطلاب في كافة انحاء المملكة. ففي العام الماضي أوردت احدى الصحف خبرا عن حجب عدد من المواقع على شبكة الانترنت نشرت فيها اسئلة الامتحانات، ورغم ذلك ما لبثت ان ظهرت بسرعة في مواقع أخرى.

وفي إطار الدعوات الاجتماعية والاقتصادية لتطوير التعليم العام، مطلوب ان تعكس نتائج الامتحانات المستويات الحقيقية للطلاب والطالبات. وهذا لن يتم إلا من خلال اصلاح ورقة الاسئلة لكي تستطيع الجامعات تحديد مدى جدارة واستحقاق الراغبين في الالتحاق بها. غير ان نجاح هذا الجهد الاصلاحي مرهون بالقضاء على قضية انتشار الاسئلة حيث تأثيرها البين على ارتفاع المعدلات الدراسية.

وفي أكثر من مناسبة، ذكر معالي وزير التربية والتعليم انه من غير الضروري ان يتوجه كل خريجي الثانوية العامة إلى الجامعات إلا ان بلوغ الغاية منوط بوزارته وقدرتها على القيام بعملية اصلاح شاملة في التعليم العام تهدف إلى إظهار المعدلات الحقيقية لخريجي الثانوية العامة.

والرجاء في تكليف وزارة التربية والتعليم بدراسة ظاهرة ارتفاع المعدلات لكثير من خريجي الثانوية العامة، ان تكون بداية جديدة وموفقة بإذن الله نحو اصلاح التعليم ومناهجه وذلك من خلال المزيد من التعاون بين وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم.

الحوار الوطني.. وكلمات سمو ولي العهد

كامل بن سليم بن صالح *

■ بتاريخ الرابع والعشرين من شهر جمادى الأولى للعام ١٤٢٤هـ اصدر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - ايده الله. أمره السامي الكريم باطلاق المبادرة الكريمة بانشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.. ليكون القناة.. والوسيلة.. المعبرة للحوار الوطني المثمر بين ابناء.. هذا الوطن الغالي..

ولقد كانت لرعاية سمو ولي العهد.. يحفظه الله.. الأثر الكبير، والملموس في قيام هذا المركز لتلتقي وتتلاقح من خلاله - «الآراء والأفكار، والرؤى الطيبة الحميدة بين علماء ومثقفي هذا البلد المعطاء».

ولقد .. جدد سموه الكريم، برؤيته الثاقبة.. المبادئ التي يقول عليها هذا الحوار.. ألا وهي «الدين، والوطن والعمل والصبر.. وتلكم هي مبادئ فاضلة، تبين، مدى عمق وتلاحم أبناء.. هذا النبت المبارك، لهذه الأرض الطاهرة قال تعالى ﴿وتعاونوا على البر والتقوى..﴾ الآية.

وما من شك في أن قيام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ليعتبر - بحد ذاته - نقلة نوعية ومتطورة لنهج المملكة في البناء السياسي، والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي.. دأبت عليه، هذه البلاد، وقادتها الكرام.. عبر التواصل المباشر والمستمر والتلاحم، بين القيادة والشعب لكل ما يحقق الأهداف الخيرة والمرجوة، لرفعة هذا الوطن والارتقاء به الى المعالي العليا، من التطلعات والطموحات، والتقدم وبما يحقق، وحدة ومصلحة الوطن.

ولقد جسّد، استقبال سمو ولي العهد وتوجيهات سموه السديدة لرجالات العلم، والفكر، والآداب، من اخوانه وابنائه المواطنين المشاركين في ملتقى الحوار الوطني الثاني للحوار الفكري، والذي عقد في مكة المكرمة.. خلال الفترة من الرابع، وحتى الثامن من شهر ذي القعدة للعام ١٤٢٤هـ نبل الاهداف، والغايات ووحدة «اللحمة» في ترجمة، ما من شأنه سمعة هذا الوطن، الطيبة - وعلو شأنه، من خلال العطاء المتبادل بين القيادة والشعب. ومؤكدا سموه - يحفظه الله - على أهمية الحوار، وان فيه الخير كل الخير، لشد القلوب الى بعضها البعض، وهو في نظري، خطاب موجه، لكل مواطن ومواطنة، وفق ثوابت عقيدتنا السمحة والنهج السوي، الذي قامت عليه هذه البلاد، وقادتها منذ تأسيسها على يد والدنا الامام الراحل الملك عبدالعزيز آل سعود - طيب الله ثراه.

ولقد حذر سموه - يحفظه الله - من الغلو وآثاره العكسية على المجتمع، ومؤكدا سموه على أن تغليب المصلحة الوطنية العامة، مقدم فوق اي اعتبارات، ولا يمكن بأي حال من الأحوال.. أن يضم بين «ارجائه» اي فكر هدام يخرج قيد أنملة.. عن قواعد العقيدة الإسلامية والاعتدال، قال تعالى ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطا، لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا﴾.. سورة البقرة الآية ١٤٣

وما من شك، في أن توجيهات سموه الكريم.. تفعيل للوعي الاجتماعي من الأخطار الفكرية والمفاهيم الدخيلة.. على مجتمعنا المشهود له بالتكافل والترابط، كأسرة واحدة.. يسند قويها ضعيفها وصغيرها كبيرها، ولذا فان هذا.. يحتم علينا القيام بدور أكبر، في ظل هذا التوجه المبارك، والذي يكمن، بالدرجة الأولى في تربية النشء التربية الطيبة، وتغذيته الفكرية السليمة، وتوجيهه التوجيه الحسن، للسير على منهاج القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.. هذا المشعل الوضاء الذي «يثري وينير» دروب الانسانية جمعاء.

انها دعوة مباركة كريمة من سموه نحو الالتفاف، لهذا الوطن الغالي.. ليبقى شامخا في ذرى المجد، من خلال رجالاته الأوفياء وابنائه البررة، ونسائه الكريمات.

قال تعالى ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة، فينبئكم بما كنتم تعلمون﴾.

وفق الله الجميع لما يحب، ويرضى، والله من وراء القصد

❖ وكيل الهيئة الملكية للجبيل وينبع

تطوير الشركات العائلية لتبقى شريكاً في نجاح الاقتصاد الوطني

محمد بن صالح الظاهري *

■ يلعب القطاع الخاص المحلي دوراً كبيراً ورئيسياً في الاقتصاد الوطني للمملكة، وهو الدور الذي ظهر جلياً وواضحاً في السنوات الاخيرة من خلال تجاوبه مع الخطط الحكومية، ومع الاصلاحات الاقتصادية التي تستند بشكل عام على السياسة العامة التي تتبناها الحكومة في تطبيق نظرية (الاقتصاد الحر).

وليس من قبيل المبالغة القول ان القطاع الخاص السعودي يعتبر الآن على الصعيد المحلي والاقليمي الاكثر نجاحاً في اظهار مقدرة خاصة على تكوين شراكة حقيقية مع الدولة تتواكب مع طموحاتها، فقد ساهم في تنفيذ العديد من المشاريع العملاقة للدولة، وكان في كثير من الأحيان مبادراً وناجحاً في تحقيق الريادة في العديد من القطاعات.

وقد شهد هذا القطاع الذي يتكون في غالبيه من شركات ومؤسسات فردية او عائلية، في العقود الثلاثة الماضية بروز اسماء وعائلات تجارية في سماء نجاحات قطاع الاعمال المحلي، كما شهد ايضاً اختفاء او ضمور اسماء وعائلات كانت لفترة تقود نشاط الاعمال.

واضطرت الحكومة في العديد من القضايا الى التدخل لانقاذ بعض اعمال الشركات العائلية، عبر تدخلها لحل الخلافات بين افراد العائلة، بعد غياب المؤسس.

ومن المعلوم ان الشركات العائلية لاتعمر طويلاً مهما كانت قوية ومترابطة، مالم ترتب اوضاعها من حيث الحصص والمسؤوليات في ظل وجود المؤسس، حيث ان الدراسات تؤكد ان اغلب الشركات العائلية تنتهي عند الجيل الرابع في إحسن الاحوال، يعني زمنياً ١٠٠ عام.

وهذه الظاهرة ليست محلية او خليجية بل هي ظاهرة عالمية، حيث ان التجارب اثبتت ان حظوظ بقاء الشركات العائلية الى الجيل الرابع لا تتجاوز نسبة ١٪ فقط.

واغلب الشركات العائلية في المملكة تعيش حالياً في الجيل الاول ونسبة قليلة منها دخلت الى الجيل الثاني، ونسب اقل دخلت الى الجيل الثالث.

وعلى الرغم من ان احداً لايرغب في الدخول في الخلافات التي تحدث في الشركات العائلية حفاظاً على مشاعر تلك العائلات، غير ان تلك الخلافات موجودة وتظهر من فترة لاخرى، وغالباً ما تكون في الجيل الثالث، وهي في كثير من الاحيان تبقى تلك الخلافات حديث المجالس الضيقة.

ويتعلق الجزء الابرز من تلك الخلافات فيما يخص صلاحيات وأهلية من سيتولى ادارة تلك الشركات من الابناء، والتنافس على القيادة في مسيرتها التجارية حتى في ظل وجود المؤسس ذاته.

وفي ظل وجود المؤسس يكون التنافس بين الابناء، وفي الجيل الثالث التنافس يتسع ليشمل الاحفاد، ويصبح مصيرها الفشل والتعثر او التصفية.

وبما ان هذا هو الواقع المسكوت عنه فلابد من ايجاد انظمة وتشريعات سواء في نظام الشركات نفسها او في قوانين الدولة لايجاد حل لهذه المشكلة التي لاتهدد الشركات العائلية وحدها والتي اصبحت لديها خبرات متراكمة في مجال العمل التجاري بل انها تطال الاقتصاد الوطني برمته، واول تلك التشريعات الواجب ايجادها سن نظام خاص وشامل لمساعدة الشركات العائلية على البقاء بقوتها لمواكبة المتغيرات العالمية والاقتصادية من خلال تشجيعها للتحول الى شركات مساهمة محدودة لتتحول الى عامة مدرجة على سوق الاسهم في المستقبل.

وادراج تلك الشركات الناجحة والقوية منها على سوق الاسهم المحلية سيعزز من مكانتها واستمراريتها، فهو يتيح لها الاختيار بين ان تكون مقفلة عبر اصدار اسهم عادية او ممتازة تمتلك التصويت، او مفتوحة للجميع، كما يتيح لها التوسع من خلال الافتراض (الاشفاف)، وهو ما سيؤدي بدوره الى بقاء اسماء تلك العائلات في عالم القطاع التجاري.

وحالياً تصطدم الشركات العائلية عند رغبتها للتحول الى مساهمة بعقبة القانون الذي يجبرها على طرح اسهمها بقيمة اسميه دون علاوة اصدار (عادلة)، فالتسعير في المملكة يعتبر حجر الزاوية لحث الشركات على طرح اسهمها للتداول.

واعتقد انه من الافضل ان تبادر وزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية الى اصدارة تشريعات جديدة لهذا النوع من الشركات، يكون مرضياً لملاكها، فالشركات العائلية ثروة حقيقة للاقتصاد الوطني ويجب الحفاظ عليها.

❖ رئيس مجلس ادارة مجموعة الظاهري وفروعها، وعضو مجلس الاتحاد الدولي لرجال الاعمال.

ثقافة الدمار!!

سالم مريشيد

■ من الذي يغذي ثقافة الموت على حساب ثقافة الحياة.. ومن الذي يروج لثقافة التفسخ والانحلال على حساب ثقافة القيم والأخلاق؟!.

لا شك أن هذا الخطر الداهم الذي يتهدد الإنسانية في اخلاقها، وقيمها وحضارتها.. ومشروعها الحياتي الاخلاقي السلمي لم يأت من فراغ.. وإنما كان نتيجة مخططات إجرامية تقودها مؤسسات وجماعات، ومافيات حاقدة على الإنسان.. وتريد تدمير كل القيم والاخلاق والمحبة لتشيع بدلاً منها لغة الدمار والأحقاد والانحلال والموت.. حتى تتمكن تلك القوى القذرة من بسط نفوذها.. وفرض سيطرتها.. وإقامة وجودها على الأشلاء والدماء والدمار.. وإشاعة ثقافة الموت والانحلال بين الأمم والشعوب!!

تبرز أمامي بقوة الصهيونية العالمية كإحدى القوى الفاعلة والمحركة لكل ما يجري في العالم من مؤامرات.. وضرب لكل المبادىء والخلق والقيم.. لأن الصهيونية العالمية تحقد على الإنسانية.. وهي جماعات غير أخلاقية.. ولهذا فإنها المتهم الأول والرئيسي في كل المخططات التي تحاك لاستغلال العالم.. وانتهاك الانسانية.. وتدمير السلم والوفاق العالمي.. والوئام بين شعوب الأرض..

ثقافة الموت والانحلال تقوم عليها.. وتتبناها عصابات وقوى ومافيات مجرمة وحاقدة على العالم.. تستغل نفوذها وقدراتها المالية والسياسية في الدول العظمى.. وتغلغلها في جميع المؤسسات المهيمنة على مركز القوى في العالم لتنفيذ مشروعها لنشر ثقافة الموت والدمار حتى تتمكن من السيطرة على العالم في المستقبل.. وتحقيق حلمها في الهيمنة على كل مقدرات العالم.

الذين يقفون خلف ثقافة الموت.. ويخططون لنشرها في العالم يعملون على عدة جبهات.. ويألف وجه.. بداية من اشاعة الفاحشة وتدمير الاخلاق عن طريق استغلال وسائل التكنولوجيا الحديثة في تصدير وترويج الفساد.. وإيقاظ الغرائز والدعوة للإباحية بكل ألوانها وأشكالها وبدرجة لا تقبلها الأخلاق في أي مجتمع.. حتى وصل الأمر بهم إلى دعوة الأخ إلى معاشرة أخته جنسياً والابن لأن يكون عشيقاً لأمه وتقديم هذه الدعوات الساقطة بصور واساليب متعددة موجهة للمراهقين والمراهقات في المجتمعات بهدف اشاعة ثقافة الجسد.. وقتل ثقافة الروح حتى يتحول الانسان إلى كائن حيواني لا يتورع عن فعل أي شيء في سبيل تحقيق رغباته واحتياجاته الفردية القذرة؟!

وسائل الاتصالات والتكنولوجيا تستغل الآن استغلالا منظما ومخططا له من عشرات السنين لتحويل الانسان إلى مجرد «ربيوت» يتحرك في دائرة فرديته القذرة.. ويتحلل من كل الاخلاق والقيم وتعاليم الدين التي تجعله يتوازن في حياته مع الآخرين.. وبالتالي يصبح مجرد كائن لا تعنيه إلا نفسه فقط.. ولا يفكر إلا كيف يحقق مصالحه واحتياجاته فتشيع بذلك الجريمة المنظمة، وغير المنظمة.. ويصبح الانسان فريسة الابتزاز الجسدي والفكري والنفسي.. والاستنزاف المادي والاجتماعي.. والوصول به إلى بؤرة الاستهلاك والتصفية الذاتية والاعتداء!!

إن ثقافة الموت التي بدأت مؤشراتها تطفو على السطح منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي..مازالت سائرة في تنفيذ مخططها عن طريق توظيف وسائل التقنية.. والهيمنة عليها.. ونشر الانحلال والتفسخ والرذيلة من خلالها!!.

فلو القينا نظرة فاحصة على ما تقدمه وتبثه وسائل الإعلام المرئي اليوم.. فإننا سنجد عشرات القنوات التي تخصصت في نشر الرذيلة.. والدعوة الجنسية والترويج لها بكل الطرق من أجل اشعال الفتيل في الغرائز وتأجيجها.. واطلاق العنان لها لتجريد الإنسان من أخلاقه، وقيمه.. وتعاليم دينه «وبالتالي دق المسمار الأول في النعش الذي سيقوده إلى الهاوية والدمار!!

إن ايديولوجيا الثقافة السالبة الوحشية التي بدأت تطل برأسها محصنة بالقوانين الدولية الجديدة، والنظام العالمي الجديد، والمفاهيم المغلوطة، والحرب الإعلامية المنظمة والقائمة على التحريض وبث النزاعات والشقاق.. وبث الإباحية وتدمير الأخلاق.. تهدد العالم بأسره.. وجميع الشعوب والدول معنية بدرء هذا الخطر وبناء ثقافة الحياة والأخلاق.. وانتاج وترسيخ ثقافة الاستقرار والسلم بدل التدمير والتصاريح.. وتحقيق مفهوم الجماعة بدل مفهوم الفرد.. وبناء التوازن بين الروح والجسد.. وتحقيق التوازن والاعتدال بدل التطرف والتسلق، وبناء مفهوم القناعة بدل الجشع والاستغلال.. ثقافة العدالة الدولية والتضامن الدولي الذي يقوم على أسس العدل والمساواة واحترام الآخر.. والتضحية من أجل الآخر.

إن هذه الهجمة الشرسة التي تجردت من كل القيم الأخلاقية والاجتماعية والتربوية تقود العالم اليوم إلى نهايته.. ثقافة الدمار هذه تنمو سريعا.. ومما زاد في تسارع نموها عجز المربين عن دورهم التربوي مدرسين وآباء مما سيؤدي إلى سيادة التسيب والاستهتار والفردانية.. واضمحلال الرقابة الذاتية والغيرة على السلوك.. وتساهم في تنامي الجريمة والانفلات إذا لم تحسن التعامل مع هذا التحدي.. ولم نحصن أنفسنا أمام هذه الهجمة التي تستهدف الأخلاق والقيم والمحبة والسلام.. ولم نستطع اصلاح مؤسساتنا التربوية لتكون مؤهلة لتبني منهاج علمي، وخطاب تربوي قادر على تحصين المجتمع، وخاصة فئة الشباب على تجاوز حقول الألغام هذه دون ان يصيب ذلك قيمه واخلاقه ودينه.. أو يؤثر عليها.. فهل نحن فاعلون؟!

ثقافة الطفل منابعها وأهميتها

د. فايزة بنت محمد أخضر *

■ مما لا شك فيه ان مرحلة الطفولة لها تأثير عميق على شخصية الفرد واتجاهاته وقيمه ومن هنا تبرز الحاجة إلى تنقية مصادر ثقافة الطفل، في ظل الحصار الغربي الذي يهدف الى مسح الهوية العربية، ولا يخفى على الجميع الدور الذي تلعبه القراءة في خلق العقلية البشرية واذكائها وصقل مواهبها، لذلك كانت اول آية نزلت في القرآن الكريم هي «اقرأ» اذاً فالمدخل الأساسي لتحقيق التنمية البشرية للطفل هو تطوير ثقافته في محيطه الذي نشأ فيه وفقا لمتطلبات التطور وخطط التنمية.

وبما ان الاطفال يتأثرون بما حولهم، فهم كالصفحة البيضاء التي تحمل ما ينقش عليها فضلا عن مزية التقليد والمحاكاة، التي يمتازون بها فلذلك يجب اعدادهم الاعداد السليم، ومعالجة مشاكلهم وانحرافهم قبل استفحالها ووقع ما لا تحمد عقباه، وغني عن الذكر الحديث عن حجم الخسائر المترتبة على اهمال تربية الأطفال وطنيا واجتماعيا واقتصاديا.

إن المنابع التي ينهل منها الطفل ثقافته تقتصر على الأسرة والمسجد، والمدرسة، ووسائل الاعلام.

فالأسرة هي التي تشكل الخطوط العريضة لثقافة الطفل، ولهذا عليها بذل اقصى الجهود في تربية اطفالها وتنمية قدراتهم ومواهبهم وغرس المفاهيم الأساسية فيهم.

ويلي الاسرة المسجد والمدرسة، اللذان يشكلان اطارا ثقافيا جديدا للطفل ويكمل الاطار السابق في ثقافته ويكمن دورهما الاساسي في تنمية ما لديه من مفاهيم، وخلق الثقافة التي تعتمد على الحوار والثقة بالنفس، والاعتزاز بها، وايضاح امور الدين الصحيح دون غلو، وتنمية روح الولاء للوطن وطاعة ولي الأمر، وأخيرا نأتي الى دور وسائل الاعلام سواء المرئية او المسموعة اكبر المؤسسات الثقافية والتربوية في الوقت الراهن لا سيما في ظل العولمة التي قد تؤثر سلبيا على ثقافة الطفل في حال عدم تنقيحها وانتقاء الأفضل منها، وتأمين الأمن الثقافي لاطفالنا وذلك بتحصينهم منذ الصغر ضد تحدي الاجتياح الثقافي ومراعاة مايبث عن طريق اعلامنا للأطفال لدراسته واختيار البرامج الثقافية الجيدة لهم، والتي تعزز قيم ديننا الاسلامي الحنيف وثقافتنا العربية الأصيلة.

ولهذا فانني اقترح على المهتمين بثقافة الطفل في المملكة العربية السعودية بوضع خطة شاملة لثقافة الطفل عن طريق ما يلي:

- انشاء مراكز ثقافية خاصة للطفل للمساعدة في تنشئة الطفل ثقافيا وصقل شخصيته، وتنمية قدراته الابداعية.

- التعاون مع المؤسسات الثقافية العربية والمهتمين بالطفولة بزيادة الاهتمام بمستوى الانتاج الثقافي الموجه للأطفال والاهتمام بما يقرأه الطفل وما يراه وما يسمعه على أن تكون هذه المحتويات متضمنة اصول ديننا الحنيف ومتماشية مع قيمنا واخلاقنا وعاداتنا وتشمل المعاني النبيلة في حب الوطن.

- تكثيف التعاون مع المسؤولين في التربية والتعليم لتصنيع ألعاب الاطفال وفق أسس علمية تربوية وتحويل المدارس إلى بيئات ثقافية جاذبة للأطفال.

❖ مديرة اقتصاديات التعليم

الحج والعمرة.. رؤية مستقبلية

عبدالله بن محمد البليهد *

■ تشكل مكة المكرمة أهم المنح الإلهية لهذه الدولة الكريمة. فهي قبلة المسلمين ومكان تأدية الركن الخامس من أركان الإسلام، وإليها تهفو قلوب المسلمين. ومنذ أن أسكن إبراهيم عليه السلام ذريته عند البيت الحرام، ودعا ربه بأن يجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم ويرزقهم من الثمرات، ومكة المكرمة تستقبل المزيد من الحجاج كل عام ومنذ آلاف السنين.

وتطورت مكة المكرمة من كونها بناء وحيدا بواد غير ذي زرع إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه الآن. ولو عدنا خمسين عاماً فقط إلى الوراء لنقارن بين ما كانت عليه مكة المكرمة وما هي عليه الآن فسنجد أن الفرق كبير بين الماضي والحاضر بفضل الاهتمام غير المسبوق الذي يوليه ولاة الأمر للحرمين الشريفين وخدمتهما. وبلا شك فإن الفرق سيكون كبيراً أيضاً بين ما هي عليه الآن وبين ما ستكون عليه مستقبلاً.

أهدف هنا إلى طرح رؤية استشرافية لما يمكن أن تكون عليه مكة المكرمة والمشاعر ورسم صورة مستقبلية لها انطلاقاً من معطيات الحاضر وأحلام المستقبل.

يبلغ تعداد المسلمين اليوم أكثر من ١٢٠٠ مليون نسمة فرض الله تعالى على المستطيع منهم الحج مرة في العمر (خلال ٥٠ سنة - بين سن ١٥ و٦٥) أي أن المعدل السنوي للحجاج يمكن أن يبلغ ٢٤ مليون مسلم، لا يدخل ضمن هذا العدد من يكررون الحج أو العمرة وهم كثر. ويتزايد المسلمون بنسبة لا تقل عن ٣٪ سنوياً، أي أن عددهم يتضاعف بعد ٣٠ سنة ليبلغ ٢٤٠٠ مليون مسلم ليمكن أن يبلغ عدد الحجاج آنذاك ٤٨ مليون حاج. فإذا افترضنا أن معدل انفاق الفرد في الحج هو (٥,٠٠٠ ريال) فإن المبلغ السنوي الذي يمكن أن ينفقه الحجاج هو ١٢٠ بليون ريال سيتزايد ليبلغ بعد ٣٠ عاماً أكثر من ٢٢٥ بليون ريال (بزيادة ٣٪ وهي نسبة الزيادة في السكان).

فإذا كان حجم الطلب على الحج والعمرة الآن هو ٢٤ مليون مسلم يتزايدون سنوياً فإن الموضوع الأساسي الذي نحن بصدده هو إيجاد وتهيئة المرافق والخدمات المطلوبة لاستيعاب هذه الأعداد المتزايدة بيسر وسهولة وتحقيق الأهداف المرجوة. فالمشكلة الأساسية هي عدم توفر المرافق الضرورية لاستيعابهم وينتج عن هذه المشكلة مشاكل فرعية منها المعاناة المستمرة للحكومة وتكبدها الكثير من النفقات والجهود لتسهيل الحج. ومنها الضغوط التي تمارسها الدول الإسلامية لزيادة عدد الحجاج منها. كما أن عدم توفر المرافق هو في حد ذاته إهدار لفرصة الحصول على فوائد اقتصادية قد تفوق البترول.

لا بد من تحويل المشكلة إلى حل وذلك برسم خطة طويلة المدى (٣٠ عاماً) مثلاً لإيجاد المرافق لاستيعاب ٥٠ مليون حاج ومعتمر سنوياً بسهولة ويسر وتقسيم تلك الخطة إلى مراحل مدروسة مبرمجة بحيث تكمل بعضها بعضاً.

- منطقة الحرم (توسعة الحرم المكي على مراحل بإزالة المباني والتعويض عنها في المشاريع الجديدة.

- منطقة المشاعر (إقامة ناطحات سحاب على الجانبين تحتوي على فنادق وشقق وغرف وكافة المرافق اللازمة وربطها بشبكة جديدة للمواصلات).

- إنشاء مطار خارج الحرم بين مكة وجدة.

- إنشاء شبكة مواصلات حديثة بين كافة المناطق حيث لا تزيد مدة الانتقال من أي مكان إلى آخر عن ٥ دقائق.

- إنشاء جميع الخدمات المساندة الصحية الاجتماعية وسواها.

وهذا يحتاج إلى استثمارات ضخمة بآلاف المليارات لا تستطيع أي حكومة انفاقها وليس مطلوباً منها ذلك.

ولتحقيق ذلك فلا بد من دعوة وإنشاء العديد من الشركات العملاقة في كافة التخصصات لتستثمر في إقامة المرافق والخدمات المطلوبة كالنقل والفنادق والخدمات الأخرى برؤوس أموال خاصة تدعمها وتشرف عليها الدولة. ولا شك أن المستثمرين سيقبلون على الاستثمار في تلك الشركات لأن جدوى ومميزات الاستثمار فيها أكثر من ممتازة، فالطلب على خدماتها مستمر ومضمون ومتزايد، وبالتالي فعوائدها عالية، وهذا ما لا يتوفر في أي استثمار آخر، بالاضافة إلى الطابع الديني لهذه الاستثمارات والتي تجعلها مفضلة لدى المستثمرين المسلمين.

ونتيجة لذلك فسيتحقق ما يلي:

- أن يتمكن كل مسلم مستطيع من أداء الحج والعمرة بكل يسر في رحلة ممتعة يحب تكرارها.

- أن تكون مكة المكرمة قبلة بكافة المقاييس الحضارية إلى جانب كونها القبلة الدينية للمسلمين.

- تفعيل اقتصاديات الحج والعمرة باستثمارات خاصة هائلة داخل هذه الدولة وما ينتج عن ذلك من آثار إيجابية كثيرة تراكمية على الاقتصاد الوطني وسوق العمل تحول الحج من مصدر إنفاق إلى مصدر دخل متميز قد يفوق البترول.

- ترسيخ سمعة المملكة ومكانتها ودورها القيادي الإسلامي خاصة خدمة الحرمين الشريفين.

تحتاج هذه الفكرة إلى دراسات مستفيضة متخصصة لكافة جوانبها ومتطلباتها وآثارها وتخطيط جيد لها مما سيغير الصورة الحالية لمكة المكرمة بحيث تتحول كلها إلى حرم واسع جداً تحوطه مدينة في غاية الحداثة تستثمر فيها كل معطيات التقدم الحضاري الذي وصل إليه الإنسان لخدمة الحجاج والمعتمرين وهو الأمر الذي يحتل مكان الصدارة في ما يعمل ولاة الأمر في هذه الدولة الكريمة على تحقيقه للمسلمين.

❖ المستشار الإداري مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالرياض

سقوط أمريكا.. عقدة أم عقيدة؟!

حسان سامي الرفاعي *

■ كثير هم المسلمون الذين يتفنون أناء الليل وأطراف النهار بنظريات تتنبأ بسقوط الولايات المتحدة الأمريكية. فتجدهم يتلقون بألسنتهم أي رأي أو بحث أو كتاب يذكر سقوط أمريكا تلميحاً أو تصريحاً . بل، ويدبج بعضهم دعواه بنصوص قرآنية وأحاديث نبوية وأحلام ورؤى ليحدد لنا موعد الانهيار المرتقب للامبراطورية الأمريكية بالساعة والدقيقة.

إن هؤلاء تغرهم الأماني، فاستهجاننا لسياسة أمريكا الرعناء في عالمنا الإسلامي يجب الا يفقدنا التفكير المنطقي الواقعي النائي بنفسه عن الأحلام والكوابيس والأوهام الزائفة التي مكانها أفلام السينما وكتب الخيال العلمي. فلا غرو بأن لكل أجل كتاب وان التاريخ دوار وسنن الله نافذة ﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾.

فمن المعروف أن الولايات المتحدة مثقلة بدين مقداره ٣٠ ألف مليار دولار، وكذلك فإن لديها عجزاً في ميزانيتها يقدر بـ ٨٦٢ مليار دولار. كما أن التنوع الاثني والديني في الولايات المتحدة قد ينظر إليه كعامل تفكك وانحلال. فالاتحاد السوفياتي، على سبيل المثال، كان من عوامل سقوطه تطاحن الأقليات وتناحرها فيه.

ان الارقام الآنفة الذكر تهمل الكثير من الحقائق وتنظر إلى الواقع بعين عوراء. فحسب معلومات الاستخبارات المركزية الامريكية CIA يقدر معدل دخل الفرد الامريكي بـ ٣٧ ألف دولار سنوياً وهو ثاني أعلى دخل في العالم بعد لوكسمبورغ. اما الصين وما ادرك ما الصين وهي المنافس المزعوم لسطوة أمريكا الكاسحة فإن معدل دخل الفرد فيها يقدر بأربعة آلاف واربعمائة دولار فقط وهي الدولة رقم ١٢٩ بالنسبة لمعدل دخل الفرد السنوي. ويسألونك عن دخل أمريكا القومي فقل هو يساوي مجموع الدخل القومي لدول الاتحاد الاوروبي الخمسة والعشرين مجتمعة. حيث يقدر الدخل القومي الأمريكي بحوالي ١٠ تريليون دولار فيما يقدر الدخل القومي للصين، وهي الدولة الثانية من حيث الدخل القومي، بشطر ميزانية الولايات المتحدة.

اما من حيث الانفاق العسكري فإن الولايات المتحدة تنفق حوالي ٢٧٦ مليار دولار سنوياً للتجهيزات العسكرية، وهذا يساوي مجموع الانفاق العسكري لأكثر من ٢٠ دولة ذات تجهيز عسكري عالٍ. ولكن المذهل في الانفاق العسكري الأمريكي هو ان هذا الانفاق يكلف أمريكا ٣,٥٪ فقط من مجموع دخلها بيد ان الصين تنفق ٥٥,٩ مليار دولار من ميزانيتها وهو أقل من ربع ما يكلف أمريكا وهذا الانفاق يكلف الصين ٤,٣٪ من دخلها القومي، أما كوريا الشمالية المتيم بها الكثيرون إلى حد قال فيه قائلهم «ليتني كوري شمالي» فانها تنفق ٣٣٪ من دخلها في التسليح.

أما القياس على التنوع الاثني والديني الذي لعب دوراً في سقوط الاتحاد السوفياتي فهو قياس مع الفارق. فالنظام السياسي والاجتماعي الأمريكي يسعى إلى صهر الجاليات المختلفة في بوتقة واحدة بخلاف ما كان يفعل السوفييت. وكذلك فإن الولايات المتحدة كانت ملاذاً لكثير من الأقليات والأعراق المضطهدة في اوروبا وغيرها. ولقد كان لزاماً على المهاجرين ان يتركوا الماضي خلفهم ظهرياً. فتجد ان الكاثوليك والبروتستانت - على سبيل المثال - لا يتقاتلون فيما بينهم بالطريقة التي كان أجدادهم يفعلون في اوروبا.

يقول الكاتب محمد حسنين هيكل في كتابه «الزمن الأمريكي: من نيويورك إلى كابل»، «ان أمريكا لديها الكثير من الجغرافيا والقليل من التاريخ، فقلة التاريخ قد تكون نعمة أونقمة، ومن زاوية التعايش بين الأعراق المختلفة في أمريكا فهي كانت بلاشك نعمة . وأخيراً وكما يذكر الكاتب السياسي تركي الحمد في مقال له بعنوان «حول أمريكا والاتحاد السوفياتي وأشياء اخرى» بأن أمريكا استطاعت ان تتعامل مع قضية التنوع العرقي والديني بمرونة كبيرة. فقد أبدى النظام السياسي الأمريكي تفاهماً في التعامل مع الأقليات ومثال ذلك قضية الرق المشؤومة. حيث شبت حرب أهلية في الولايات المتحدة خسرت فيها الولايات المتحدة من الارواح ما لم تخسره في أي مواجهة أخرى ولكنها في نهاية المطاف تخلصت من الرق وهاهم بعض السود اليوم يتقلدون مناصب رفيعة في الحزب الجمهوري المنعوت بمعاداته للاقليات.

تحضرني في هذا المقام قصة طريفة أعتقد بأنها تصف حالتنا تجاه أمريكا. يحكي ان راعيين للغنم كانا يتنافسان على جمع أكبر عدد من الشياه. فكان للاول عشرون شاة وللآخر عشر شياه. فتأبط الثاني شراً ولم يرد أن يخسر المنافسة مع أخيه، فراغ على شياه صاحبه ضربا باليمين حتى قضى على نصفها ومن بعد تساوى الراعيان في عدد الشياه. ان طريقة تفكيرنا ليست عن طريقة قاتل الشياه ببعيد. فبدلا من أن ننافس أمريكا بأخذ أسباب التقدم والنهوض بالأمم فاننا نريد ان نأتي بأمريكا إلى القاع معنا.

لقد أتى على المسلمين حين من الدهر تمنوا فيه سقوط الاتحاد السوفياتي ووقفوا فيه مع الولايات المتحدة لدحض عدوان السوفييت الملحد، وقد كان لهم ما سألوا. واليوم بعض المسلم على يديه ويقول ليتني لم أتخذ أمريكا خليلا. فالمسلمون لم يستفيدوا كثيراً من سقوط الاتحاد السوفاتي، بل كم تمنينا لو أن روسيا كانت ذات شوكة اليوم لكي توازن اكتساح أمريكا. ان هذا التخبط في الأمنيات مرجعه - في رأيي - إلى عدم وضوح الهدف. فهل نريد نحن ان ننهض بأمتنا أو نريد زوال أمريكا. قد يقول قائل أن أمريكا هي العقبة الكأداء في طريق نهوض المسلمين ولذلك كان لزاماً علين